

فيه رجال يحبون ان يتطهروا قال صلى الله عليه وسلم
 ما معشر الا نصاران الله قد اتى عليكم في الظهور فانه
 ظهوركم نوصوا بالصلاة ونغسل من الجنابة ونستنجي
 بالماء قال هوذا كم فعلكموه وسنك حسن والفعل
 بالماء في هذه الحالة وان كان ادبا لكنه قد اتيت به
 سنة فان الاستنجاء مطلقا سنة لاعلى التعيين من سنة
 بالحجر او بالماء وتكون بالماء ادب مع كونه سنة وقيل
 هذا كثير في الشرع كالغاشية والسورة واجتمع مع كونها
 تقع فرضا وتؤخذ ذلك وكون الغسل ادبا انما هو اذا لم
 تجأ والنجاسة محرجها اما اذا جاوزت محرجها
 والحال انها لم تكن قدر الدرهم وزان في الكنف ومسا
 كعرض الكف في المايح فغسله سنة وان كان قدر
 الدرهم فغسله واجب وذلك لان القليل من النجاسة
 عضود فعلا للمرجح لان ما عمت بلبته هانت فضيبته
 والمخرج عن القليل فيه حرج وقد رالدرهم لان محل
 الاستنجاء مقدرة وقد اجتمع على ان الاستنجاء بالماء
 ليس بفرض والحجر لا يستأصل النجاسة ولذا لو جلس
 في ماء قليل نجسة واعتبر ذلك فيما وراء موضع الاستنجاء
 لان الذي في موضع الشرح سا قط العبرة فكان ظاهر
 حكما لكن غسله ادب لما تقدم من ثمانية تعان على الار
 بسببه فبقى ما وراه فان كان اقل من قدر الدرهم
 فهو عفو خلا للزفر والسنا في فيسن غسله للمرجح
 من الخلاف مع نذب الشرع الى التخرج عن النجاسة
 مطلقا وعدم الوجوب لدفع الحرج والاحرج في
 السننية وروي عن انس كان رسول الله صلى الله عليه

قالوا
 في قوله
 ما معشر الا نصاران
 انما هو اذا لم
 تجأ والنجاسة
 محرجها اما اذا
 جاوزت محرجها
 والحال انها لم
 تكن قدر الدرهم
 وزان في الكنف
 ومسا كعرض الكف
 في المايح فغسله
 سنة وان كان قدر
 الدرهم فغسله
 واجب وذلك لان
 القليل من النجاسة
 عضود فعلا للمرجح
 لان ما عمت بلبته
 هانت فضيبته
 والمخرج عن القليل
 فيه حرج وقد رالدرهم
 لان محل الاستنجاء
 مقدرة وقد اجتمع
 على ان الاستنجاء
 بالماء ليس بفرض
 والحجر لا يستأصل
 النجاسة ولذا لو جلس
 في ماء قليل نجسة
 واعتبر ذلك فيما
 وراء موضع الاستنجاء
 لان الذي في موضع
 الشرح سا قط العبرة
 فكان ظاهر حكما
 لكن غسله ادب لما
 تقدم من ثمانية
 تعان على الار بسببه
 فبقى ما وراه فان
 كان اقل من قدر
 الدرهم فهو عفو
 خلا للزفر والسنا
 في فيسن غسله
 للمرجح من الخلاف
 مع نذب الشرع الى
 التخرج عن النجاسة
 مطلقا وعدم
 الوجوب لدفع
 الحرج والاحرج في
 السننية وروي
 عن انس كان رسول
 الله صلى الله عليه

وسلم

وسلم يدخل الخلاء فاحل انا و غلام حوي اداوة من
 ماء وعازرة فيستنجي بالماء متفق عليه فيفيد الموات
 وهي تفيد التينة وان كان قدر الدرهم فقد قل المخرج
 وقرب الى ما يفرض غسله بحيث لو زيد عليه ادنى
 جز يفرض غسله فقرب حكمة الحكمة فيكون
 غسله واجبا وهذا عندها واما عند محمد فيجب
 الغسل وان كان اقل من قدر الدرهم لانه يزيد على
 قدره بالنظر الى المخرج قال في الاختيار وهو الاحوط
 واما ان زادت النجاسة المتجاوزة المخرج على قدر
 الدرهم فغسله اي النجس او المخرج فرض اجامعا
 والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي يخرج
 النجاسة حتى يتقيه ويظفها لان المقصود هو الا
 نقاء وليس فيه اي في الغسل عدد مسنون من ثلاث
 او سبع او غير ذلك ومنهم من شرط الثلاث ومنهم
 من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من
 في الاجليل ثلاثا وفي المعهد خمساً والصحاح انه مقفون
 اليه فيغسل حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون
 موسوسا فيقدر في حقه بالثلاث كما في كل نجاسة
 غير مرئية وقيل بسبع لانه اقصى ما قدر به في الحديث في
 غسل النجاسة كما في ولوغ الكلب ويغسل بيمين اصبع
 او اصبعين او ثلاثا كذا في الخلاصة قال في الاختيار
 ولا يستعمل في الاستنجاء اكثر من ثلاث اصابع ولا
 يستنجي برؤس الاصابع احترازا عن الاستمتاع والملا
 كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالاجار ليس فيه
 عدد مسنون عندنا بل يمسه حتى يتقيه وعند الشافعي

الاجرام على او سورتها ما كان
 غسلها او الغسل مسكونا او غير مسكونا